التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق

يوسف خليفة اليوسف

قسم الاقتصاد ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

تُعَدُّ دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي، وذلك بسبب خصائصها الاقتصادية والسكانية والجغرافية، فهذه الدول تنتج النفط الخام الذي يمثل المكوِّن الرئيسي لصادراتها وإيراداتها وناتجها المحلي الإجمالي، والذي تصدِّر غالبيته إلى بقية دول العالم وبخاصة العالم الصناعي، وتُحصُل مقابل عائداته على حاجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية. ونظراً للندرة السكانية التي تعاني منها دول المجلس فإنها تعتمد كذلك على العالم الخارجي في الحصول على جميع المهارات البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها «التنموية». ولقد ازداد اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي منذ بداية السبعينيات عندما ارتفعت أسعار النفط وتزايدت إيراداته مما ساعدها على البدء في تنفيذ كثير من المشروعات «التنموية» وفي مقدمتها مشروعات البنية الأساسية التي تمَّ استيراد الغالبية العظمى من مكوِّناتها من بقية دول العالم. لذلك ليس هناك خلاف حول دور التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول بوجه عام، ودور الصادرات النفطية في تغذية جميع النشاطات الاقتصادية فيها بوجه خاص. غير أن هناك تساؤلاً يطرح نفسه في هذا السياق ويتعلق بمدى مساهمة القطاع النفطي في إحداث تنمية فعلية في اقتصاديات هذه الدول منذ بداية السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر، وتمثِّل محاولة الإجابة عن هذا التساؤل موضوع الورقة الحالية، والتي تنقسم إلى مقدمة وثلاثة أجزاء وخاتمة.

فالجزء الأول: هو إطار نظري حول دور قطاع الصادرات الأولية على أنها

محرك لعملية التنمية الاقتصادية والمعوقات التي قد تمنعه من القيام بهذا الدور، أما الجزء الثاني: فهو تحليل لدور قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس منذ منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات لمعرفة أثر توسع هذا القطاع على مجموعة من مؤشرات التنمية الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، والهيكل الإنتاجي، والتطور الصناعي، والتجارة البينية، والتركيب السلعي للصادرات وغيرها من المؤشرات التي يمكننا من خلالها معرفة الشوط الذي قطعته دول المجلس في مسارها «التنموي». وفي الجزء الثالث يقدم الباحث بعض المقترحات والسياسات التي يمكن اتباعها في السنوات القادمة لرفع أداء دور قطاع التجارة الخارجية في عملية التنمية الشاملة في دول المجلس. أمّا الخاتمة فهي ملخص لأهم موضوعات البحث والنتائج التي توصل إليها.

أولاً: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية والتنمية:

إن دور التجارة من حيث هي محرك لعملية التنمية في الاقتصاديات المعاصرة يستمد أساسه النظري من نظرية التجارة الدولية الحديثة. فهذه النظرية تفترض أن قيام كل دولة في العالم بإنتاج وتصدير تلك السلعة التي لها فيها ميزة نسبية (أي أنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من غيرها) مع إزالة جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية على حركة هذه السلع هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم وزيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول (Little et al, 1975). فالتجارة الدولية تقوم بتوسيع نطاق السوق وبالتالي زيادة التخصص ورفع كفاءة استغلال الموارد مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما يرافقه من تحولات هيكلية وتطورات في المؤشرات الاقتصادية الاخرى كالمستوى العام للأسعار وتوظيف الموارد وتحقيق التوازنين: الداخلي والخارجي.. الخ (Riedel, 1988). وانطلاقاً من هذه النظرية فإن الدول النامية التي تمتلك سلعة أولية ينبغي لها أن تركز على تطوير إنتاج هذه السلعة وتصديرها إلى العالم الخارجي والحصول في مقابلها على العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تستخدم في توسيع طاقتها الإنتاجية وتنويع هيكلها الاقتصادي وتقليل درجة اعتمادها على العالم الخارجي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وذاتية. كما أن التوسع المذكور في قطاع الصادرات الأولية يؤدي إلى توليد حلقات أمامية وخلفية في الاقتصاد النامي وذلك لأن القطاع الأولي يستخدم بعض منتجات القطاعات الأخرى في الوقت الذي تكون منتجاته

مدخلات لتلك القطاعات مما يُوجِدُ تشابكاً في القطاعات الاقتصادية للدولة، ويساهم في تنويع مصادر دخلها (Hirshman, 1981). إلا أن تجربة الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر تشير إلى أن الدور الذي تَدَّعيه النظرية التقليدية للتجارة الخارجية في عملية التنمية لم يتحقق في كثير من الدول النامية لواحد أو أكثر من الأسباب التالية:

1- تذبذب عائدات الصادرات:

تعاني الدول النامية من عدم استقرار في عائداتها من الصادرات، وذلك لعدة أسباب: أهمها انخفاض مرونات العرض والطلب لصادراتها الأولية (Gillis et al, 1992). وتركز هذه الصادرات في سلعة أو سلعتين (التركز السلعي) ذلك بالإضافة إلى اعتمادها على أسواق عدد صغير من الدول الصناعية (التركز الجغرافي) (Maizels, 1979). ولا شك أن هذا التذبذب في عائدات الصادرات الأولية له انعكاسات سلبية على تنفيذ المشروعات «التنموية» لهذه الدول وذلك من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات وخاصة فيما يتعلق بقدرة الدولة على استيراد حاجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة وعلى الإيرادات العامة للدولة، وما يعنيه ذلك من تقييد لدور الدولة «التنموي» ذلك بالإضافة إلى آثاره على مستوى الدخل وانعكاسات ذلك على الادخار والأسعار والنشاط الاقتصادي بوجه عام. وتزداد حدة هذه الآثار السلبية للتقلبات في عائدات الصادرات في الدول النامية نظراً لمحدودية احتياطياتها الأجنبية وضعف السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف مما يجعل امتصاص هذه التقلبات أكثر صعوبة مقارنة بالدول الصناعية (Chu, 1990).

2- انخفاض معدل التبادل التجاري:

إن معدل التبادل التجاري لدولةٍ ما هو حاصل قسمة الرقم القياسي لصادراتها على الرقم القياسي لوارداتها. وانخفاض هذا المعدل يحصل عندما تتراجع أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات مما يضطرها إلى التخلي عن كمية أكبر من صادراتها للحصول على الكمية السابقة نفسها من الواردات أو الحصول على كمية أقل من الواردات مقابل الكمية السابقة من الصادرات وتشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التبادل التجاري للدول النامية كان في حالة تراجع بينما كان معدل التبادل التجاري للدول الصناعية في تزايد منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية (صادرات الدول النامية)، وارتفاع أسعار السلع المُصَنَّعة (صادرات الدول الصناعية)، وتقدر تكاليف الدول النامية الناتجة عن انخفاض

معدل تبادلها التجاري خلال حقبة الثمانينيات بأكثر من 2.5 مليار دولار في السنة الأمر الذي أدى إلى انخفاض ميزان تجارتها السلعية من حالة فائض قدره 55.8 مليار دولار عام 1981 إلى عجز قدره 1.2 مليار دولار عام 1985(Todaro, 1989)، ويعود الانخفاض المذكور في أسعار الصادرات الأولية للدول النامية إلى مجموعة من الأسباب أهمها انخفاض المرونة الدخلية والسعرية للطلب على هذه السلع، والتقدم التقني الذي رفع من كفاءة استخدام المواد الأولية وطور بدائل لها، ذلك بالإضافة إلى اتصاف أسواقها بالتنافسية في الوقت الذي تكون فيه أسواق السلع المُصَنَّعة احتكارية، الأمر الذي يجعل التقدم التّقَني ينعكس في أسواق الأولى (السلع الأولية) على شكل انخفاض في الأسعار بينما ينعكس في أسواق الثانية (السلع المُصَنَّعة) على شكل ارتفاع في الأجور والأسعار (Winters, 1991). وجدير بالذكر أن نصيب المواد الخام غير النفطية والمواد الغذائية من إجمالي إيرادات الدول الصناعية قد انخفض من 39% عام 1965 إلى 19% عام 1988 (World Bank, 1988).

3- ضعف الحلقات الأمامية والخلفية:

إن الحلقات الأمامية والخلفية التي يفترض أن يوجدها قطاع تصدير السلع الأولية لم تظهر في أغلب الدول النامية فهذه الدول بقيت فيها قطاعات السلع الأولية منعزلة عن بقية القطاعات الاقتصادية، فهي لم تولد حلقات انتاجية ولا حلقات استهلاكية مما أدّى إلى اعتماد هذه الدول على الحلقة المالية (Fiscal Linkeage)، أي استخدام الحكومة لإيرادات القطاع الأولي لتوليد النشاط في بقية القطاعات وذلك من خلال تنفيذ المشروعات «التنموية» المتعددة. غير أن الحلقة المالية لا يمكنها القيام بالدور «التنموي» المطلوب ما لم تكن هناك فرص استثمارية منتجة لتحقيق التنوع المطلوب في اقتصاديات هذه الدول، وإلا فإن هذا الإنفاق الحكومي قد يتحول إلى نوع من الهدر للموارد يأخذ صوراً متعددة كالتوسع في البيروقراطية، والإفراط في تقديم الخدمات والإنفاق العسكري، وتفاقم الإنفاق الاستهلاكي، وقيام المشروعات المظهرية وغيرها من وجوه الإنفاق غير المنتجة، وهذا ما تشهد به تجربة كثير من الدول النامية (Hirshman, 1981).

4- أثر المرض الهولندي:

دلت تجارب بعض الدول النامية على أن التوسع في قطاع السلع الأولية سواء كان زراعياً أو معدنياً يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، وهذا ما عُرِف بالمرض الهولندي (Dutch Disease) نظراً لمشاهدة هذه الآثار في هولندا بعد اكتشاف الغاز

الطبيعي فيها في حقبة الستينيات، والمرض الهولندي يعني باختصار أن التوسع في قطاع الصادرات الأولية ينتج عنه أثران: الأثر الأول هو ما يُعْرَفُ بأثر الإنفاق (Spending Effect)، حيث إن الزيادة في العائدات الناتجة عن نمو صادرات السلعة الأولية تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية (non - tradeables) كالإنشاءات والكهرباء والصحة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار هذه السلع والخدمات وبما أن هذه السلع والخدمات تمثل مدخلات في الصناعات التصديرية غير الأولية، فإن ارتفاع أسعارها ينتج عنه ارتفاع في أسعار منتجات هذه الصناعات التصديرية التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية، وبالتالي فإنها تفقد قدرتها التنافسية وتقل أرباحها ويتراجع إنتاجها وتوظيفها للموارد المحلية. أما الأثر الثاني فهو يعرف بأثر حركة الموارد الإنتاجية (Resource - movement effect) والذي يحدث عندما يكون قطاع الصادرات الأولية يستخدم بعض عناصر الإنتاج التي تستخدم في القطاعات الأخرى. فعندما يتوسع إنتاج قطاع السلع الأولية فإن زيادة طلب هذا القطاع على عناصر الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانتقالها من القطاعات الأخرى وبخاصة قطاع الصناعات التصديرية إلى قطاع السلع الأولية، وذلك لتفاوت العائد في القطاعين مما يؤدي إلى تفاقم الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (أي الزيادة في الأسعار النسبية للسلع التي لا تدخل في التجارة) الذي ينتج عن الأثر الأول (أثر الإنفاق) وتراجع النشاط في قطاع الصناعات التصديرية التي تتعرض للمنافسة الدولية ولا تستطيع تحديد أسعار منتجاتها محليا كما هو الحال في قطاع المنتجات التي لا تدخل في التجارة الدولية (Neary & Wijnbergen, 1986).

لذلك فإن أثر المرض الهولندي على الصناعات التصديرية يعتمد على مقدرة الدولة على إعادة سعر الصرف إلى ما كان عليه قبل توسع القطاع الأولي بالإضافة إلى تقليل مصروفاتها وعرضها للنقود وذلك من أجل السيطرة على معدل الزيادة في الأسعار (Gelb & Associates, 1988).

يتضح مما سبق أنه على الرغم من أهمية قطاع الصادرات الأولية في عملية التنمية في الدول النامية فإن هناك اختلافاً حول ما إذا كان بالإمكان اعتبار هذا القطاع محركا للتنمية في هذه الدول وخاصة في ظل تواضع الإنجازات «التنموية» لغالبية الدول النامية حتى وقتنا الحاضر. فعلى الرغم من أن زيادة الصادرات الأولية تساعد على تنشيط الاقتصاد وتخفيف قيود العملة الأجنبية والمدخرات المحلية، وتوافر الإيرادات اللازمة لقيام الدولة بدورها «التنموي» فإن هذه الإيجابيات تقابلها

بعض الجوانب السلبية للاعتماد على هذه الصادرات كالتقلبات في إيراداتها، وانخفاض معدل التبادل التجاري لأسعارها، وتعرض الاقتصاديات المعتمدة عليها لظاهرة المرض الهولندي، واعتمادها على الخارج وارتباط نجاحها في تحقيق عملية التنمية بالاستثمار المنتج لعائداتها في غياب المعوقات الأخرى كندرة العمالة مثلا، ولذلك فقد رأينا أن نختم هذا الإطار النظري بمحاولة معرفة أفضل الظروف التي يمكن في ظلها لقطاع الصادرات الأولية أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الفعلية للاقتصاد النامي وذلك تمهيداً للانتقال إلى الجزء الثاني من الورقة، والمتعلق بأثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون خلال الفترة 1975-1990.

إن نجاح قطاع الصادرات الأولية في القيام بدور المحرك لعملية التنمية يعتمد على توافر شروط مرتبطة بالقطاع نفسه وشروط مرتبطة بالبنية المحيطة به، فالشروط المتعلقة بالقطاع نفسه تشتمل على ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع، وزيادة توظيفه للعمالة واستخدامه للمدخلات المحلية بدل الواردات، واستثمار عائداته بصورة منتجة واعتماده على التقنية المتطورة وتركز عائداته عند فئات المجتمع ذات الميل الحَدِّي المرتفع للاستهلاك المحلي مقارنة باستهلاك الواردات وارتباط القطاع المذكور بحلقات إنتاجية واستهلاكية مع بقية القطاعات الاقتصادية. أما الشروط المتعلقة بالبنية المحيطة به فتشتمل على وجود بنية أساسية متطورة، وبيئة مؤسسية فعالة، وموارد بشرية ذات مهارات ملائمة، وانخفاض في درجة التشوهات في الاقتصاد والاستعداد لتحمل المخاطر (Meier, 1989).

ثانياً: دور التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس خلال الفترة 1975 / 1990:

تُعَدُّ اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً على العالم الخارجي، حيث إن التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن 50% في بقية الدول العربية، و45% في الدول الصناعية (IMF,1991). وتعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل إلى حدٍّ ما على النفط الخام من حيث هو مكوّن رئيسي للصادرات، ذلك بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة لها. فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلب منتجاتها من النفط، وتستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة

والمهارات البشرية، والتقنية المتطورة، والغذاء، والسلاح، وغيرها من بقية دول العالم وبخاصة الدول الصناعية منها، وبالتالي فإن اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجاً بارزاً للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير، وتستخدم إيراداتها أو العملة الأجنبية المتولدة من بيعها محركاً للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات. لذلك سنحاول تسليط الضوء في الصفحات التالية على دور التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات أهمها: ما أثر التطورات التي حصلت في هذا القطاع منذ منتصف السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر على النمو الاقتصادي ونمو دخل الفرد؟ هل حصلت تحولات في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس خلال الفترة التي هي قيد الدرس؟ ماذا عن الصناعات التحويلية؟ هل حققت تقدماً يُذْكَر فيما يتعلق بنصيبها في كُلّ من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوى العاملة؟ وأخيراً ماذا حصل للتجارة البينية لدول المجلس وللتركيب السلعي لصادراتها؟.

1- النمو الاقتصادي:

يشير الجدول رقم (1) إلى تطور كُلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية في مجلس التعاون الخليجي للفترة 1976-1991، وسنحاول تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية هي: الفترة الأولى (1976-1981)، الفترة الثانية (1981-1986)، والفترة الثالثة (1986-1991)، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة التطورات الاقتصادية في كل فترة. ويتضح من الجدول المذكور أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نمواً مرتفعاً خلال الفترة الأولى يعادل 21.2% في السنة. ويعود هذا النمو المرتفع إلى التغير الذي طرأ على أسعار النفط عامَي 1973 و 1979، وأدى إلى ارتفاعها من دولارين للبرميل عام 1973 إلى أكثر من 30 دولارًا للبرميل عام 1980[1]. ولقد نتج عن هذا الارتفاع في أسعار النفط زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من 47087 مليون دولار عام 1976 إلى 157800 مليون دولار عام 1981، أي بزيادة سنوية قدرها 24.1% مما ساعد دول المجلس على البدء في تنفيذ مشروعاتها «التنموية» المتعددة. وأما في الفترة الثانية فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 11.8% وذلك لعدة أسباب: من أهمها السياسات التي اتبعتها وكالة الطاقة الدولية[2]، والتي نتج عنها انخفاض إنتاج دول المجلس من النفط من 13570 ألف برميل في اليوم عام 1981 إلى 9215 ألف برميل في اليوم عام 1986(BP.1988)، أي بانخفاض قدره 7.7% في السنة، كما انخفضت أسعار النفط من 30.5 دولاراً للبرميل عام 1980

إلى 13.7 دولاراً للبرميل عام 1986. ونتيجة لذلك تراجعت الإيرادات النفطية لدول المجلس من 157800 مليون دولار عام 1981 إلى 27352 مليون دولار عام 1986 (صندوق النقد العربي، 1990)، أي بانخفاض سنوي قدره 35.0%. وقد أدى هذا التراجع في الإيرادات النفطية إلى ظهور العجز في الموازنات العامة لدول المنطقة ولأول مرة منذ بداية الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات، مما دفع هذه الدول إلى اتباع مجموعة من السياسات لترشيد الإنفاق ولقد أدت هذه السياسات والانخفاض في الإيرادات النفطية إلى تراجع النشاط الاقتصادي في دول المجلس كما يتضح من الأرقام الواردة في الجدول رقم (1).

وفي الفترة الثالثة (1986-1991) نرى مرة أخرى الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط وعائداته محركاً للنشاط الاقتصادي في هذه الدول. فقد شهدت هذه الفترة استقراراً نسبياً في أسعار النفط دون الـ 20 دولاراً للبرميل (ولكن أعلى مما كانت عليه في النصف الأول من الثمانينات) نتيجة لاتفاق دول الأوبك على توزيع حصص الإنتاج عام 1986 مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من 27352 مليون دولار عام 1986 إلى 96552 مليون دولار عام 1991 (أرقام 1991 لا تشتمل على إيرادات الكويت نتيجة للاحتلال) مما ساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 6,9%، وهو معدل مرتفع مقارنة بالفترة الثانية (-11.8%) ولكنه يعتبر منخفضاً مقارنة بمعدل النمو في الفترة الأولى (21.2%).

كما يشير الجدول رقم (1) إلى أن متوسط دخل الفرد في دول المجلس قد تقلّب تبعا للتطورات التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت بدورها مرتبطة بالتطورات في أسعار النفط وإيراداته كما ذكرنا سابقا، فلقد كان متوسط دخل الفرد في دول المجلس يساوي 11102 دولار عام 1976 ثم ازداد ليصل إلى 19388 دولاراً عام 1981، ثم عاد وانخفض بعد ذلك إلى 10959 دولاراً عام 1991. وهذا يعني أن هذا المتوسط قد حقق نمواً سنوياً موجباً قدره 11.1% خلال الفترة الأولى ثم تراجع بمعدل سنوي قدره 13.0% خلال الفترة الثانية، ثم عاد وحقق زيادة سنوية تعادل 1.6% خلال الفترة الثالثة.

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن التطورات التي حصلت في الهيكل الإنتاجي لدول المجلس لا بد من تسجيل بعض الملاحظات حول معدلات النمو السابقة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الجدول رقم (1)

تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1976-1991 (مليون دولار/ الأسعار الجارية)

البيان	1976	1981	1986	1991	معدلات النمو السنوية (٪) 1981-1976	1986-1981	1991-1986
الناتج المحلي الإجمالي (دولار امريكي)	79998.6	231476.5	128137.6	181317.1	21.2	- 11.8	6.9
متوسط دخل الفرد (دولار امريكي)	11102	19388	10109	10959	11.1	- 13.0	1.6

المصدر: الحسابات القومية للدول العربية: 1976-1986 و 1981-1991، صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول حسب معدلات النمو السنوية من المعادلة م= لو (صن ÷ ص.)/ ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

أ - إن معدلات النمو المذكورة سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في متوسط دخل الفرد تؤكد الارتباط الوثيق بين العائدات من الصادرات النفطية وبقية المتغيرات الاقتصادية في دول المجلس، مما يجعل مسيرة هذه الدول «التنموية» عرضة للتقلبات في أسواق النفط العالية، ففي حقبة الثمانينيات عندما تراجعت أسعار النفط وإيراداته تعرضت هذه الاقتصاديات لكثير من الآثار السلبية لذلك التراجع، والتي اشتملت على ظهور العجز في الموازنات العامة والاختلال في الميزان التجاري، وتآكل الاحتياطيات الأجنبية، وتأجيل كثير من المشروعات «التنموية» وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات نمو دخل الفرد وغيرها من الآثار الناتجة عن الاعتماد الكلي إلى حدٍّ ما على النفط من حيث هو مصدر وحيد للدخل.

ب - إن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها دول المجلس خلال السبعينيات وأواخر الثمانينيات لا تعبر في الغالب عن نمو ذاتي ناتج عن تحولات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول، حيث إنها لا تتعدى كونها عملية تحويل لثروة مادية ناضبة (النفط) إلى ثروة مالية (الإيرادات النفطية) يتم إنفاقها، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول هو عبارة عن إنضاب للنفط الخام وليس توليداً لثروة جديدة من خلال عمل منتج لعناصر الإنتاج المحلية. لذلك فإن الحسابات القومية الحالية في هذه الدول تُعَدُّ غير ملائمة لتقويم أداء هذه الاقتصاديات ومقارنته بأداء الدول الأخرى، ولا بُدَّ من تعديل هذه الحسابات لتتناسب مع الواقع الاقتصادي لدول المجلس، وذلك بطرح الريع النفطي من القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى العائد الفعلي لعناصر الإنتاج المحلية. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التعديل قد يقلل الناتج المحلي الإجمالي لبعض هذه الدول إلى 25% من قيمته الحالية (Stauffer, 1987).

جـ - إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد هي بالأسعار الجارية أيُّ جزء منها هو عبارة عن زيادة في الأسعار، وبالتالي فإن الزيادة الحقيقية في هذه المتغيرات هي أقلّ من الزيادة الواردة في الأرقام السابقة لهذه المتغيرات. فعلى سبيل المثال كان معدل الزيادة السنوية في الأسعار في السعودية خلال الفترة 1974-1979 يعادل 16% مقارنة بمعدل لم يتجاوز 5% في السنة خلال الفترة 1968-1973. أما في الكويت فقد ارتفع معدل الزيادة السنوية في الأسعار

من 0.6% خلال الفترة 1960-1970 إلى 18% خلال الفترة 1970-1979 (Amuzegar, 1982).

ولا شك أن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعود من جانب إلى الارتفاع في جميع مكونات الإنفاق بسبب الزيادة في الإيرادات النفطية وإلى ضيق الطاقة الإنتاجية، وعدم مرونة العرض المحلي والاعتماد على الاستيراد من جانب آخر.

2- الهيكل الانتاجي:

بعد أن تحدثنا عن التطورات التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في الفقرات السابقة ننتقل الآن للحديث عن جانبي العرض الكُلّي والطلب الكُلّي في اقتصاديات دول المجلس، وذلك من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي من حيث القطاعات الإنتاجية، ومن حيث مكونات الإنفاق والتغيرات التي حصلت فيها خلال الفترة قيد الدرس.

يُبَيِّنُ الجدول رقم (2) الناتج المحلي لدول المجلس حسب النشاط الاقتصادي للفترة 1976-1991، ويتضح من هذا الجدول أن نسبة القطاعات التوزيعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من 20.4% عام 1976 إلى 23.3% عام 1981، ثم إلى 41.7% عام 1991، وفي المقابل تراجع نصيب القطاعات السلعية من 79.4% عام 1976 إلى 76.4% عام 1981 ثم إلى 75.1% عام 1991. ويعود هذا التراجع في نصيب القطاعات السلعية إلى نموها السالب الذي كان يعادل 20.1% في السنة خلال الفترة 1981-1986، وذلك نتيجة لتراجع القطاع النفطي بما يعادل 27.9% في السنة خلال الفترة نفسها (انظر الجدول رقم 2)، وبالإضافة إلى ما سبق يبين الجدول رقم (2) أن الصناعات التحويلية ما زالت مساهمتها متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حيث إنها تفاوتت بين 4.4% عام 1976 و8% عام 1991. وهذه نِسَبٌ تُعَدُّ منخفضة مقارنة ببقية الدول العربية التي تقدر فيها هذه النسبة في المتوسط بحوالي 15.8% عام 1991، كما يشير الجدول رقم (2) إلى أن القطاعات التوزيعية والخدمية قد حافظت على معدلات نمو موجبة خلال الفترة الثانية (1981-1986) في الوقت الذي كانت فيه القطاعات السلعية تعاني في الغالب من معدلات نمو سالبة، وهذا ولا شك ساعد على انخفاض مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن القطاعات السلعية غير النفطية قد حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الأولى (1976 - 1981) إلا أن نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي ظل منخفضا (21%) مقارنة بالقطاعات الخدمية والتوزيعية (41.7%) في عام 1991، ونتيجة لهذا

الجدول رقم (2)
تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الاقتصادي للسنوات 1976 و 1981 و 1986 و 1991(مليون دولار/ الأسعار الجارية)

القطاع	1976		1981		1986		1991		معدلات النمو السنوية (٪)		
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	1981-1976	1986-1981	1991-1986
الزراعة والصيد والغابات	683.2	0.8	2626	1.1	5210.6	4.0	8322.9	4.5	26.9	13.7	9.3
التعدين والصناعات الاستخراجية	52012.1	65.0	140977.9	60.9	34907.7	27.2	56102.9	35.9	19.9	26.9-	9.4
الصناعات التحويلية	3588.1	4.4	11323.7	4.8	10357.6	8.0	14621	8.0	22.9	1.7-	6.8
الكهرباء والماء والغاز	217.2	0.2	(164)	0.0	815.7	0.6	1204.1	0.6	2.5-	2.3	7.7
التشييد	707.7	8.8	22125.6	9.5	13364.4	10.4	14399.4	7.9	68.8	10.0-	1.4
إجمالي القطاعات السلعية	63577.6	79.4	176889.2	76.4	64656	50.4	103650.3	57.1	20.4	20.1-	9.4
التجارة والمطاعم والفنادق	4490.5	5.6	14258.3	6.1	14152.1	11.0	15132.1	8.3	23.1	0.1-	1.3
النقل والمواصلات والتخزين	2105.7	2.6	8588.6	3.7	9056.8	7.0	10728.8	5.9	28.1	1.0	3.3
المؤسسات المالية والتأمين	2207.2	2.7	7461	3.2	9323.4	7.2	10211.8	5.6	24.3	4.4	1.8
إجمالي القطاعات التوزيعية	8803.4	11.0	30307.9	13.0	32532.3	25.3	36069.7	19.8	24.7	1.4	2.0
الإسكان	1585.7	1.9	4092.4	1.7	2518.8	1.9	2317.4	1.2	18.9	9.7-	1.6-
الخدمات الحكومية	3420.6	4.2	15064.7	6.5	21144.7	16.5	29600.9	16.3	29.6	6.7	6.7
الخدمات الأخرى	2531.1	3.1	4703	2.0	6937.8	5.4	7928	4.3	12.3	7.7	2.6
إجمالي القطاعات الخدمية	7537.4	9.4	23860.1	10.3	30601.3	23.8	39846.3	21.9	23.0	4.9	5.2
الناتج المحلي بسعر التكلفة	79918.4	99.8	231057.2	99.8	127789.6	99.7	179566.3	99.0	21.2	11.8-	6.8
صافي الضرائب غير المباشرة	80.3	0.1	419.3	0.1	347.6	0.2	1750.9	0.9	33.0	3.7-	32.3
الناتج المحلي بسعر السوق	79998.8	100.-	231476.2	100.-	128137.6	100.-	181316.9	100.-	21.2	11.8-	6.9

المصدر: تم احتساب الجدول رقم 2 من الحسابات القومية للدول العربية 1976-1986 و 1981-1991 صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول
حسب معدلات النمو السنوية من المعادلة م = م= لو (صن ÷ ص.)/ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

الاختلال بين الناتج في القطاعات السلعية من جانب والقطاعات التوزيعية والخدمية من جانب آخر، تزايد الطلب على الإنتاج السلعي مما أدّى بدوره إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد، وتزايد معدلات التضخم في أحيان كثيرة (صندوق النقد العربي، 1992).

أما الجدول رقم (3) فإنه يوضح التطورات التي حصلت في مكونات الإنفاق خلال الفترة المدروسة. ويتضح من هذا الجدول أهمية قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس حيث إن نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول قد تفاوت بين 103.3% عام 1976 و87.1% عام 1991، ويتبع قطاع التجارة الخارجية من حيث الأهمية كُلٌّ من الاستهلاك (الخاص والعام) والاستثمار، ويشير الجدول المذكور إلى أن نصيب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع من 73.6% عام 1976 إلى 38.7% عام 1986، ثم عاد وارتفع إلى 47.1% عام 1991. ولا شك أن هذه التطورات في نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى التقلبات التي طرأت على أسعار النفط وإيراداته خلال الفترة نفسها، أما الواردات فقد زادت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي من 29.6% عام 1976 إلى 43.3% عام 1986، ثم تراجعت بعد ذلك إلى 39.9% عام 1991. ولقد حققت دول المجلس فائضا في ميزانها التجاري عامَيْ 1976 و 1981 قدره 44% و 37.9% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي علماً أن معدل نمو الصادرات (20.4%) كان أقل من معدل نمو الواردات (23.4%) خلال الفترة الأولى غير أن حجم الصادرات المطلق كان أكبر من حجم الواردات، الأمر الذي أدّى إلى ظهور الفائض المذكور في الميزان التجاري. أما خلال الفترة الثانية فقد كان الانخفاض في الصادرات (23.9%) أكثر بكثير منه في الواردات (6.3%) مما أدى إلى ظهور عجز في الميزان التجاري عام 1986 قدره 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. وفي الفترة الثالثة كان معدل نمو الصادرات (10.8%) أكبر من معدل نمو الواردات (5.3%) مما أدّى إلى ظهور فائض في الميزان التجاري قدره 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991، ويشير الجدول رقم 3 إلى أن الإنفاق الاستهلاكي قد حقق نمواً موجباً خلال الفترات الثلاث وإن كان معدل نموه في الفترة الأولى كان أكبر منه في الفترتين الأخريين مما ساعد على ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32.7% عام 1976 إلى 81.8% عام 1986. ثم تراجعت هذه النسبة بعض الشيء لتصل إلى 74.% عام 1991، أما الإنفاق الاستثماري فقد تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 23.1% عام 1976 إلى 18.7% عام 1991، وذلك لعدة أسباب منها انخفاض أسعار النفط واكتمال أغلب مشروعات البنية الأساسية وصعوبة تقليل الإنفاق الاستهلاكي ذلك بالإضافة إلى ظهور النزعة الحمائية في الدول

الجدول رقم (3)
تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب مكونات الانفاق للسنوات 1979 ,1981 ,1986 ,1991 (مليون دولار/ الأسعار الجارية)

البيان	1976		1981		1986		1991		معدلات النمو السنوية (٪)		
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	1981-1976	1986-1981	1991-1986
إجمالي الاستهلاك	26206.1	32.7	92791.9	40.0	104827.9	81.8	134180.4	74.0	25.2	2.4	4.9
الاستهلاك الخاص	13401.6	16.7	54523.9	23.5	60921.8	47.5	75279.2	41.5	28.0	22.1	4.2
الاستهلاك العام	12804.5	16.0	38268.0	16.5	43906.1	34.2	58901.2	32.4	21.8	2.7	5.8
إجمالي الاستثمار	18559.6	23.1	50842.6	21.9	29148.4	22.7	34039.9	18.7	20.1	11.1-	3.1
الصادرات من السلع والخدمات	58949.8	73.6	164273.6	70.9	49716.8	38.7	85529.5	47.1	20.4	23.9-	10.8
الواردات من السلع والخدمات	23716.7	29.6	76431.9	33.0	55555.5	43.3	72432.9	39.9	23.4	6.3-	5.3
الميزان التجاري	35233.1	44.0	87841.7	37.9	(5838.7)	(4.5)	13096.6	7.2	18.2	4.0-	3.6
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	79998.8	100.-	231476.2	100.-	128137.6	100.-	181316.9	100.-	21.2	11.8-	6.9
التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي	103.9		103.3		82.1		87.1				

المصدر: انظر مصادر الجدول رقم **2**
حسبت معدلات النمو السنوية من المعادلة م= لو (صن÷ص.)/ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

الصناعية، وأثر ذلك على استثمار دول المجلس في الصناعات النفطية كالبتروكيماويات والتكرير وغيرها. (لمزيد من التفاصيل حول تطور مكونات الإنفاق انظر الجدول 3).

3- التطور الصناعي:

تكمن أهمية التصنيع في دول المجلس في كونها أهم استراتيجية لتصحيح الهياكل الإنتاجية لهذه الدول، وتحويلها من اقتصاديات معتمدة على النفط مصدراً وحيداً للدخل والنشاط الاقتصادي إلى اقتصاديات متنوعة الهياكل وذاتية النمو (Turner, 1980). وتشير أدبيات التنمية الصناعية إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على نجاح التطور الصناعي في تصحيح الهياكل الاقتصادية للدول النامية أهمها: زيادة نصيب القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة نصيب الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، زيادة معدلات نمو إنتاج السلع الرأسمالية والوسيطة مقارنة بالسلع الاستهلاكية، وزيادة نصيب القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة (Weiss, 1988).

لذلك سنحاول في الفقرات التالية معرفة المدى الذي قطعته دول المجلس فيما يتعلق بتطورها الصناعي، وذلك من خلال التعرض لواقع مؤشرات التطور الصناعي في دول المجلس.

أ - أهمية الصناعة التحويلية في دول المجلس: تقدر النفقات التي خصصتها دول المجلس للقطاع الصناعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية بأكثر من 35 مليار دولار، وفي عام 1990 كان نصيب الصناعات التحويلية غير النفطية يزيد على 82% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في هذه الدول (AL-Jafari, 1992). غير أن مساهمة الصناعات التحويلية ما زالت متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس كما يتضح من الجدول رقم (4)، فباستثناء البحرين لم تتجاوز هذه النسبة 15% لدول المجلس عام 1991، بينما تتفاوت هذه النسبة بين 15% و 25% في بقية الدول النامية وتصل إلى 27.5% في الدول الصناعية. ويشير الجدول السابق إلى أن هذا القطاع قد حقق نمواً مرتفعاً في دول المجلس (22.9%) خلال الفترة الأولى، ثم تحول هذا النمو إلى نمو سالب قدره 1.7% في السنة خلال الفترة الثانية، ثم عاد وأصبح نمواً موجبا قدره 6.8% خلال الفترة الثالثة أو الأخيرة، وذلك نتيجة للتطورات التي حصلت في أسواق النفط العالمية (لمزيد من التفاصيل حول أهمية هذا القطاع في دول المجلس ومعدلات نموه، انظر الجدول رقم 4).

الجدول رقم (4)
تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات 1976, 1981, 1986, 1991

الدولة	1976		1981		1986		1991		1991-1981
	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	معدلات النمو السنوية ٪
الامارات	150	1.1	2200.2	6.6	1953.7	9.0	2581.9	7.6	1.6
البحرين	193.6	12.7	509.3	14.6	440.7	13.8	722.1	18.1	3.4
السعودية	2315.3	4.9	6617.4	4.2	5325.5	7.2	7946.6	7.0	1.8
عمان	12.4	0.4	78.2	1.0	269.9	3.6	437.7	4.2	17.2
قطر	115.8	3.5	409.6	4.7	488.2	9.6	857.1	12.8	7.3
الكويت	801.0	6.1	1509.0	5.9	1879.6	10.6	2075.6	14.2	3.1
مجلس التعاون	3588.1	4.4	11323.7	4.8	10357.6	8.0	14621	8.0	2.5

المصدر: تم حساب الجدول رقم 4 من الحسابات القومية للدول العربية 1976-1986 و 1981-1991 صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول حسبت معدلات النمو السنوية من المعادلة م= لو (صن ÷ ص.)/ ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

ب - نصيب الصناعات التحويلية من اجمالي القوى العاملة: تُعَدُّ زيادة استخدام العمالة في القطاع الصناعي بوجه عام وقطاع الصناعات التحويلية بوجه خاص من أهم المؤشرات على حدوث التحولات الهيكلية في اقتصاد الدولة، وذلك لأن زيادة نصيب هذا القطاع من إجمالي العمالة على حساب القطاعات الأخرى وبخاصة القطاع الأولي يعني انتقال العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاع ذي الإنتاجية المرتفعة مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتشير الأرقام المتوافرة عن دول المجلس إلى أنه في الفترة 1989-1991 كانت نسبة العمالة في القطاع الصناعي تعادل 38% في الإمارات، 35% في البحرين، 14% في السعودية، 22% في عمان و 28% في قطر، أما في الكويت فقد كانت النسبة تعادل 32% عام 1980 (UNDP, 1993). وجدير بالذكر أن هذه الأرقام تعبر عن القطاع الصناعي بمعناه الواسع، أي قطاع التشييد والبناء وقطاع الكهرباء والماء والغاز، ذلك بالإضافة إلى قطاع الصناعات التحويلية، ولا شك أن الجزء الأكبر من العمالة التي تشير إليها الأرقام السابقة هي في قطاع التشييد والبناء لأن نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي العمالة ما زال منخفضا كما تؤكد ذلك بعض الأرقام المتناثرة. ففي عام 1990 كان نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي القوى العاملة في دولة الإمارات مثلا يعادل 7.32%، وفي المقابل كان نصيب التشييد والبناء والكهرباء والغاز أكثر من 16% من إجمالي القوى العاملة (اليوسف، 1992). وفي البحرين كان نصيب الصناعات التحويلية لا يزيد على 8% من إجمالي القوى العاملة عام 1981، بينما كان نصيب قطاع التشييد والبناء يزيد على 21% خلال العام نفسه (The Economist, 1984). وفي اعتقادنا أن انخفاض نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي القوى العاملة لدول المجلس يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها محدودية حجم هذا القطاع، وكونه ذا كثافة رأسمالية نظراً لارتكازه على الصناعات النفطية.

ج - التركيب السلعي للمنتجات الصناعية: إن نجاح عملية التحولات الهيكلية في اقتصاد دولة ما لا يعتمد فقط على زيادة نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوى العاملة، وإنما يعتمد كذلك على تحول هذا الاقتصاد من إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة ذات الكثافة العمالية، والتي تعتمد على تقنية بسيطة إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المُعَمّرة والسلع الوسيطة والرأسمالية التي تعتمد على تقنية متطورة، وتتصف بتوافر الحجم مما يساعد على تقليل تكاليفها وزيادة قدرتها التنافسية والتصديرية. ولا شك أن الاقتصاد الذي يستطيع تلبية جزء كبير من حاجاته من السلع الرأسمالية والوسيطة يكون أقدر على تحقيق نمو اقتصادي ذاتي (Stucliffe, 1971).

وبتأمل التركيب السلعي للمنتجات الصناعية لدول المجلس يتضح أنه باستثناء الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والحديد والألومنيوم فإن هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، ولم تحقق الصناعات الرأسمالية والوسيطة تقدماً يُذكر في هذه الدول (زكي، 1989). أما الصناعات النفطية كالبتروكيماويات والتكرير فما زالت مساهمتها في القطاع الصناعي محدودة وذلك لعدة أسباب منها: ارتفاع تكاليف تأسيسها وإدارتها، ضيق حجم السوق المحلي، زيادة النزعة الحمائية في الدول الصناعية، افتقاد التنسيق «التنموي» بين دول المجلس، ذلك بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط وإيراداته منذ بداية الثمانينيات. علماً أن هذه الصناعات كانت تمثل 33% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في هذه الدول خلال عام 1990، بينما كان نصيب صناعة التكرير ومواد البناء 18% و 16% على التوالي. ويتوزع الجزء المتبقي من الاستثمارات على الحديد والصلب (10%)، والصناعات الهندسية (9%)، والصناعات الأخرى كالغذاء والمشروبات والنسيج ومنتجات الأخشاب والطباعة (14%) (AL - Jafari, 1992).

د - التركيب السلعي للصادرات: تعاني الدول النامية من عدم استمرارية في مشروعاتها وخططها «التنموية»، وذلك بسبب اعتمادها على الصادرات الأولية التي تتصف بمرونات سعرية ودخلية منخفضة ذلك بالإضافة إلى تركزها في عدد محدود من الدول، الأمر الذي يجعل إيرادات هذه الدول عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار (Morgan, 1975; Heal and Chichilnisky, 1991). لذلك فإن تنويع التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات يُعَدُّ مؤشراً مهماً في تصحيح الهيكل الاقتصادي للدولة النامية، لأنه يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي المطّرد، ولكن ما مدى التقدم الذي أحرزته دول المجلس في تنويع صادراتها بوجه عام وزيادة نصيب الصادرات الصناعية بوجه خاص؟

يمكننا الإجابة عن هذا التساؤل بإلقاء نظرة على الجدول رقم 5 الذي يوضح التركيب السلعي لصادرات دول المجلس للعامين 1976 و 1989، ويتضح من هذا الجدول أن الوقود المعدني (النفط والغاز) يمثل نصيب الأسد من صادرات جميع دول المجلس خلال العامين المذكورين، وإن كان هناك بعض التراجع البسيط في هذه الأهمية خلال السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال كان نصيب النفط الخام في إجمالي الصادرات في الإمارات يعادل 96.47% عام 1976 و 78.95% عام 1989، أما النسب لبقية دول المجلس فكانت على النحو التالي 77.36% و 75.2% للبحرين، 99.67% و 84.89% للسعودية، 99.74% و 79.2% لعمان، 96.71% و 82,04% لقطر، 92.51% و 90.5% للكويت. أما الصادرات الصناعية فقد ظلت نسبتها إلى إجمالي صادرات دول

الجدول رقم (5)

التركيب السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي لعامي 1976 و 1979 (٪)

الدولة/ السلعة	الأغذية والمشروبات		المواد الخام		الوقود المعدني		الكيماويات		الآلات ومعدات النقل		المصنوعات		أخرى		المجموع		الصادرات الصناعية/ إجمالي الصادرات (٪)	
	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989
الامارات	087	3.74	0.16	0.71	96.47	78.95	0.13	0.90	0.90	4.43	1.27	10.40	0.16	0.84	100.-	100.0	2.3	15.73
البحرين	1.79	0.92	0.28	0.23	77.36	75.20	0.21	2.51	5.84	2.69	14.47	18.29	0.01	0.13	100.-	100.0	20.52	23.49
السعودية	0.06	1.44	0.01	0.85	99.67	84.89	0.03	9.25	0.14	1.28	0.05	2.20	0.01	0.07	100.-	100.0	0.23	12.73
عمان	0.25	2.11	0.00	0.11	99.74	89.20	0.00	0.16	0.00	4.42	0.00	2.18	0.00	1.79	100.	100.0	0.00	6.76
قطر	0.00	0.02	0.00	0.33	96.71	82.04	0.00	12.41	0.00	0.0	0.00	5.16	0.00	0.01	100.-	100.0	0.00	17.57
الكويت	0.50	0.01	0.20	0.25	92.51	90.5	1.16	2.47	2.72	2.50	2.87	2.90	0.00	0.29	100.-	100.0	6.75	7.87

المصدر: التجارة الخارجية للدول العربية: 1976-1986، العدد 1988.6 ، صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول.

* الصادرات الصناعية تشتمل على الكيماويات والآلات والمعدات والمصنوعات.

المجلس متواضعة مقارنة بالصادرات النفطية على الرغم من أنها حققت بعض التقدم خلال الفترة المذكورة. فلقد ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في دولة الإمارات من 2.3% عام 1976 إلى 15.73% عام 1989. وفي البحرين ارتفعت هذه النسبة من 20.53% الى 23.49%. أما بقية دول المجلس فقد ازدادت فيها هذه النسبة خلال الفترة نفسها من 0.23% إلى 12.73% في السعودية، ومن 0% إلى 6.76% في عمان، ومن 0% إلى 17.57% في قطر، ومن 6.75% إلى 7.85% في الكويت. وجدير بالذكر أن جزءاً من هذه الصادرات الصناعية هو إعادة تصدير من دول المجلس لمنتجات صناعية تمَّ استيرادها من الدول الصناعية. أما فيما يتعلق بطبيعة الصناعات القائمة فإن هناك بعض التفاوت بين دول المجلس؛ فبعد الصناعات النفطية نرى الإسمنت يتصدر في الكويت والإمارات، والحبوب الغذائية في عمان والألومنيوم في البحرين والصلب في قطر والأسمدة والإسمنت في السعودية. وتشير بعض الأرقام المتوافرة عن الصناعات في دول المجلس إلى أن إنتاج الإسمنت في هذه الدول كان يعادل 17570.9 ألف طن عام 1988، وكان نصيب السعودية منه حوالي 75% بينما كان نصيب الإمارات يعادل 18.6% وتقاسمت بقية الإنتاج كل من الكويت (39%) وعمان (2.5%)، أما الصناعات البتروكيماوية فإنها تتركز في السعودية والبحرين وقطر. ففي عام 1990كانت السعودية تنتج حوالي 8874 ألف طن متري، بينما كان الإنتاج القطري يساوي 533.3 طن متري، والإنتاج البحريني يساوي 455 طن متري في العام نفسه. وكانت هذه المنتجات البتروكيماوية تشتمل على الصناعات الأولية كالأثيلين والبولي إثلين والكبريت (زكي، 1989).

4- التجارة البينية لدول المجلس:

يُعَدُّ التكامل الاقتصادي بين دول المجلس آلية مهمة في تحقيق أهدافها «التنموية» وذلك من خلال رفع كفاءة استغلال الموارد، وتقليل الازدواجية في المشروعات، وزيادة حجم السوق والاستفادة من وتوافر الحجم وتقوية الموقف التفاوضي. ومن أهم المؤشرات على حدوث التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو حجم التجارة البينية لها، ويوضح الجدول رقم (6) تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة 1975-1991. ويتضح من هذا الجدول أن التجارة البينية لدول المجلس قد ازدادت من 2572.2 مليون دوولار عام 1975 إلى 10233.1 مليون دولار عام 1981 (23.0 في السنة) ثم انخفضت بعد ذلك من 10233.1 مليون دولار عام 1981 إلى 6892.4 مليون دولار عام 1986، أي انخفاض سنوي قدره 7.9%، ثم

عادت وارتفعت بعد ذلك إلى 10255.6 مليون دولار عام 1991، أي أنها حققت نمواً قدره 7.9% خلال الفترة 1986-1991، وواضح من هذه التقلبات الارتباط بين تطور التجارة البينية والتقلبات في أسعار النفط وإيراداته التي سبق الحديث عنها. وعلى الرغم من النمو الإيجابي الذي حققته التجارة البينية لدول المجلس خلال النصف الثاني من حقبة الثمانينيات، والذي قد يُعْزى من بين أسباب أخرى إلى تحرير حركة السلع والخدمات بين هذه الدول نتيجة لإقامة منطقة التجارة الحرة بينها عام 1983، ذلك بالإضافة إلى حدوث بعض التنوع في الهياكل الإنتاجية لها إلا أن هذه التجارة مازالت متواضعة من حيث نسبتها إلى كُلٍّ من التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فلقد تفاوتت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لدول المجلس بين أدنى قيمة لها عام 1975 (4.2%)، وأعلى قيمة لها عام 1986 (8.1%). وهي نسب تُعَدُّ منخفضة إذا ما قورنت بالنسب المشاهدة في التكتلات الاقتصادية الأخرى، والتي تتفاوت بين 30% و 50%. وحتى هذه النسب المتواضعة للتجارة البينية لدول المجلس ربما لا تكون ناتجة كليًا عن تبادل السلع ذات المنشأ الوطني حيث إن جزءاً كبيراً منها يمثل إعادة تصدير سلع مستوردة من الدول الصناعية (حالة دولة الإمارات مثلا)، أو صادرات النفط الخام من السعودية إلى البحرين للتكرير. وهذا يعني أن واقع التجارة البينية في المنتجات الوطنية هو أقل مما تشير إليه الأرقام الواردة في الجدول رقم (6)، وفي اعتقادنا ان محدودية التجارة البينية لدول المجلس تعود إلى تشابه هياكلها الاقتصادية، وضيق قاعدتها الإنتاجية، واعتمادها على مصدر وحيد للدخل، الأمر الذي يجعلها متنافسة بدل أن تكون متكاملة (اليوسف، 1993).

5- استنتاجات:

إن التحليل السابق لأثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول المجلس يقودنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي:

أ - لقد كانت الصادرات النفطية لدول المجلس هي المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول، فعندما كانت أسعار النفط وإيراداته في ارتفاع انعكست بصورة إيجابية على المؤشرات الاقتصادية، كالنمو الاقتصادي والميزان التجاري والموازنة العامة للدولة كما حصل في حقبة السبعينيات والنصف الأخير من الثمانينيات، وبالمقابل عندما تراجعت قيمة الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط والكميات المنتجة منه خلال النصف

الجدول رقم (6)
تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي
للفترة 1981-1991 (مليون دولار / الأسعار الجارية)

	1975	1981	1986	1991
الصادرات البينية	1344.58	5603,2	4213.6	6613.9
الواردات البينية	1227.85	4629.9	2678.8	3641.7
التجارة البينية (الصادرات + الواردات)	2572.43	10233.1	6892.4	10255.6
نسبة الصادرات البينية / إجمالي الصادرات (٪)	2.7	3.3	8.9	7.3
نسبة الواردات البينية / إجمالي الواردات (٪)	10.5	7.7	7.1	5.7
إجمالي التجارة البينية/ إجمالي التجارة الخارجية (٪)	4.8	4.5	8.1	6.6
إجمالي التجارة البينية / الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس (٪)	3.8	4.4	5.3	5.6

المصدر: صندوق النقد العربي: مجموعة من النشرات

الأول من الثمانينيات، كان لهذا التراجع آثار سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية لهذه الدول مما أدّى إلى ظهور العجز في الموازنات العامة والموازين التجارية، وتحقق معدلات نمو سالبة في كُلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، وتأجيل كثير من المشروعات الاستثمارية المقترحة، وتقليص كثير من المشروعات القائمة، ونتيجة لذلك فإن النفط في هذه الدول يقوم فعلاً بدور المحرك لجميع النشاطات الاقتصادية.

ب - ظل القطاع النفطي في هذه الدول منعزلا عن بقية القطاعات، وذلك لافتقاده الحلقات الأمامية والخلفية، ولكن حكومات دول المجلس استطاعت من خلال السياسات المالية (الحلقة المالية) أن تنفذ أغلب مشروعات البنية الأساسية، وأن تنشط القطاعات الأخرى وبخاصة الخدمية والتوزيعية منها، غير أن القطاعات السلعية بقيت معتمدة على القطاع النفطي، وما زالت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي استخدام العمالة في دول المجلس محدودة، ونتيجة لذلك ظلت صادرات هذه الدول متركزة في النفط الخام والغاز الطبيعي، ولقد نتج عن هذا التركز في الصادرات كثير من التذبذب في إيرادات هذه الدول كما تشهد بذلك حقبة الثمانينيات الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على المسار «التنموي» لها (Gelb & Associates, 1988).

ج - شهدت حقبة الثمانينيات انخفاضاً في معدل التبادل التجاري لدول المجلس حيث إن سعر النفط الحقيقي (حاصل قسمة سعر النفط الاسمي بالأسعار القياسية لصادرات الدول الصناعية علماً أن سنة الأساس هي 1974) قد انخفض من 17.2 دولاراً للبرميل عام 1980 إلى 6.4 دولارات للبرميل عام 1989(صندوق النقد العربي، 1990)، وقد نتج هذا الانخفاض في أسعار النفط عن زيادة العرض من قبل الدول غير الأعضاء في الأوبك، وتراجع الطلب، وزيادة كفاءة استغلال النفط في الإنتاج والاستهلاك.

د - لقد تعرضت دول المجلس لظاهرة المرض الهولندي وبخاصة في النصف الأول من حقبة الثمانينيات كان له أثر سالب على تطور القطاع الصناعي في هذه الدول كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات المتناثرة (Looney, 1992).

هـ - لقد تراكمت لدى دول المجلس عائدات فلكية من النفط غير أن غياب الفرص الاستثمارية المنتجة بسبب القيود الديمغرافية والاقتصادية وما تعنيه من صغر حجم السوق جعلها تتجه إلى الإنفاق غير المنتج، كالتوسع المفرط

في الجهاز الحكومي وفي الخدمات الاجتماعية والتسلح والمشروعات المظهرية، والإفراط في الواردات الاستهلاكية وغيرها، وبالتالي فإن الدرس من هذه التجربة هو أن التنمية الفعلية لن تتحقق في هذه الدول بتوافر العملة الأجنبية والمدخرات المحلية وحدها، حيث إن هذه العوامل ضرورية ولكنها ليست بكافية، فلا بد لنجاح الجهود «التنموية» من توافر فرص استثمارية منتجة وأسواق واسعة ومهارات بشرية متطورة، وهذه أمور لا يمكن تحققها إلا في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي الذي سيساعد على إزالة الازدواجية في المشروعات الصناعية، ويرفع من كفاءة استغلال الموارد البشرية والمادية، ويقوّي الموقف التفاوضي لدول المنطقة ويمكّنها من الحصول على التقنية المتطورة، ويفتح أمامها أسواق الدول الصناعية ويقود في النهاية إلى تطورها الصناعي وما ينتج عنه منن تحولات في هياكلها الاقتصادية.

ثالثاً: تعميق الدور التنموي للتجارة الخارجية:

لقد اتضح لنا من الصفحات السابقة الدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس، والذي تمثل في توليد العملة الأجنبية والمدخرات المحلية التي استثمرتها دول المنطقة لتنفيذ كثير من المشروعات التنموية، وأهمها مشروعات البنية الأساسية التي اكتملت في الغالب، غير أن هذه العائدات من الصادرات النفطية لم تحقق كثيراً من الأهداف «التنموية» المتوقعة منها، والتي يأتي في مقدمتها التنويع في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس، وما يتبعه من تنويع في الصادرات والإيرادات، وبالتالي تحقيق نمو ذاتي يؤدي في النهاية إلى تقليل اعتماد هذه الدول على غيرها، ويؤهلها لمواجهة عصر ما بعد النفط، وفي اعتقادنا أن هذا الإخفاق يعود إلى مجموعة من الأسباب: بعضها متعلق بقطاع التجارة الخارجية، والآخر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، لذلك رأينا أن نتطرق في هذا الجزء الأخير من الورقة لبعض الوسائل التي يمكن أن تساعد على تعميق دور التجارة الخارجية «التنموي» في دول المجلس خلال السنوات القادمة.

1 - تصحيح الهياكل الاقتصادية:

لقد رأينا سابقا أن دول المجلس تعتمد على النفط الخام في صادراتها، وبالتالي في توليد جميع نشاطاتها الاقتصادية، وما زال دور قطاع الصناعات التحويلية محدودا مقارنة بالقطاع النفطي، أو بالقطاعات الخدمية والتوزيعية التي توسعت على حساب القطاعات السلعية المنتجة، ولا شك أن هذا الاختلال الهيكلي يفقد هذه الدول

التنوع في مصادر إيراداتها، وفي التركيب السلعي لصادراتها، وبالتالي يجعل مسيرتها «التنموية» عرضة للتقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية كما تشهد بذلك حقبة الثمانينات، لذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي والإعداد لفترة ما بعد النفط يحتم على هذه الدول السعي من أجل تنويع مصادر دخلها، وذلك بزيادة نصيب الصناعات التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي. ونظرا لوفرة النفط الخام والغاز الطبيعي في هذه الدول فإن الصناعات التي سيكون لها الدور الرائد في إحداث التحولات الهيكلية المطلوبة هي الصناعات النفطية أو المرتبطة بالنفط كالبتروكيماويات والتكرير ومواد البناء والحديد والصلب والصناعات الهندسية وغيرها (World Bank, 1979). ولكن نجاح هذه الصناعات في تنويع مصادر دخل دول المجلس وإيجاد التشابك بين اقتصادياتها، وتقليل اعتمادها على النفط يتطلب تنسيقا للسياسات الصناعية لتجنب الازدواجية وهدر الموارد، كما يتطلب توزيع المشروعات الاستثمارية على أساس الميزة النسبية، والاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية حتى تتكامل الجهود «التنموية» لهذه الدول، ويحصل التشابك المطلوب بين اقتصادياتها، ويمكن «تعضيد» الصناعات النفطية التي ستكون موجهة للتصدير نظراً لضيق السوق المحلي ببعض الصناعات البسيطة والمتوسطة وبخاصة الاستهلاكية منها لتلبية حاجات السوق الاحلالي (إحلال بعض الواردات)، والتي يمكن أن تزداد فرص نجاحها بتكامل اقتصاديات هذه الدول وتوسع حجم السوق فيها. وأخيرا يمكن لدول المنطقة أن تعتمد كذلك على المشروعات المشتركة مع بقية الدول العربية والإسلامية، إذ هي وسيلة أخرى لتنويع مصادر دخلها وتحقيق درجة من الاكتفاء في السلع الاستراتيجية كالغذاء والسلاح والصناعات الثقيلة.

2 - تحقيق الاستقرار في أسعار النفط:

إن مقدرة دول المجلس على تحقيق التحولات الهيكلية في اقتصادياتها خلال السنوات القادمة يعتمد من بين أمور أخرى على الاستقرار النسبي لأسعار النفط، وعدم تراجع معدل التبادل التجاري لهذه الدول، كما حصل في حقبة الثمانينيات، وبخاصة النصف الأول منها، ومن المتوقع أن تتأثر هذه الأسعار في السنوات القادمة بمجموعة من عوامل الطلب والعرض. فمن بين عوامل الطلب هناك تطور البدائل، وزيادة كفاءة استغلال النفط، وتواضع النمو الاقتصادي العالمي المتوقع خلال السنوات القادمة، وإمكانية فرض ضريبة الكربون المقترحة. وكل هذه العوامل تشير إلى احتمال كبير لانخفاض معدل النمو في الطلب العالمي على النفط،

أما العوامل التي ستؤثر على جانب العرض فتشتمل على عودة العراق إلى الإنتاج، وتوسيع الطاقة الإنتاجية لدول الأوبك، وتطور إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك والأوضاع الاقتصادية في الدول المنتجة (زيادة الانفاق العسكري، تفاقم العجز في الموازنات العامة، الديون، المشروعات «التنموية». .الخ). وهذه العوامل تشير كذلك أن المعروض من النفط سيكون في تزايد خلال السنوات القادمة مما قد يؤدي إلى وجود فائض في السوق النفطي، وانخفاض في أسعار النفط الاسمية والفعلية ولا شك أن هذا التراجع المحتمل في أسعار النفط وبالتالي إيراداته ستكون له آثار سلبية على المشروعات «التنموية» لهذه الدول. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن أسعار النفط الفعلية لن تزيد على 20 دولاراً للبرميل خلال الفترة 1991-2005، وستعادل 17 دولاراً بأسعار 1990 في العام 2005 (World Bank, 1993). أما وكالةالطاقة الدولية فإنها تتوقع زيادة تدريجية في أسعار النفط الفعلية حتى تصل إلى 30 دولاراً للبرميل عام 2000 بأسعار 1990 ثم تستقر بعد ذلك (IEA, 1993). ولا شك أن دول منظمة الأوبك تستطيع أن تؤثر على مسار أسعار النفط في السنوات القادمة، وذلك بالحفاظ على وحدتها، واتفاقها على الحصص الإنتاجية، وتوزيعها والالتزام بها، ذلك بالإضافة إلى ترشيد نفقاتها وإعادة النظر في توسيع الطاقة الإنتاجية المقترح، ومعارضة ضريبة الكربون.

3 - رفع كفاءة استغلال العائدات النفطية:

لقد ذكرنا سابقاً أن التوقعات المستقبلية تشير الى أن أسعار النفط لن تتجاوز الـ 20 دولاراً حتى نهاية هذا القرن مما يحتم على دول المنطقة البحث عن طرق لرفع كفاءة استخدام إيراداتها النفطية، وبما يتفق وأهدافها «التنموية»، وهناك عدة مجالات يمكن لهذه الدول أن توفر من خلالها موارد كبيرة كإزالة الازدواجية في المشروعات «التنموية» وتقليل النفقات العسكرية ومحاربة الفساد الإداري وتجنب الإنفاق المظهري واعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتطوير أساليب الموازنة العامة المعمول بها في هذه الدول وتنمية الموارد البشرية، وترشيد الاستثمارات الخارجية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

4 - زيادة التجارة البينية لدول المجلس:

ذكرنا سابقاً أن التجارة البينية لدول المجلس ما زالت متواضعة، وأن السبب الرئيسي في ذلك هو التشابه في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، والذي يمكن علاجه من خلال تنويع مصادر الدخل. غير أن هناك مجموعة من الأسباب الأخرى

التي تعيق التبادل التجاري بين هذه الدول والتي تشتمل على السياسات والإجراءات الجمركية السائدة بينها. ففي عام 1983 استطاعت دول المجلس أن تزيل أغلب الحواجز الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الوطني[3]، وقد اتفقت كذلك على تبني تعرفة جمركية مع العالم الخارجي حدها الأدنى 4%، وحدها الأقصى 20% تمهيداً لتوحيدها، وتحويل منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي مع نهاية عام 1988. إلا أن هذا الأمر لم يتحقق حتى يومنا هذا (سبتمبر 1993)، بل إن هذه التعرفة الجمركية ذات الحدين لم يتم الالتزام بها كليا لأن بعض دول المجلس تقل تعرفتها أحياناً عن 4% أو الحد الأدنى، بينما تزيد تعرفة دول أخرى عن 20% أو الحد الأعلى (Adbel-Rahman, 1991). وجدير بالذكر أن بقاء دول المجلس في مرحلة منطقة التجارة الحرة (أي غياب التعرفة الجمركية الموحدة مع العالم الخارجي) لفترة طويلة يضعف مسيرة التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، ولا يساعد على زيادة التبادل التجاري وما يتبعه من تشابك اقتصادي بينها. فالتفاوت في التعرفة الجمركية تكون له عدة آثار سلبية على التجارة البينية من خلال ظاهِرَتْي تحول التجارة (Trade Deflection) وتعريف شهادات المنشأ الوطني، فتحول التجارة يتمثل في اتجاه الواردات من العالم الخارجي إلى العضو ذي التعرفة الجمركية المنخفضة في المجلس، حيث يتم نقلها بعد ذلك إلى الأعضاء الآخرين ذوي التعرفة الجمركية المرتفعة (Robson, 1987). وهذه الظاهرة تؤدي إلى تركُّز الإيرادات الجمركية لدى الدولة ذات التعرفة الجمركية المنخفضة مما يدفع الأعضاء الآخرين إلى تبنِّي سياسات غير جمركية لتجاوز هذا التفاوت في التعرفة الجمركية مما ينتج عنه تباطؤ في حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في التكامل. كما يؤدي هذا التفاوت في التعرفة الجمركية إلى تَشَوُّه الإنتاج في منطقة التجارة الحرة حيث إن الصناعات تتجه إلى الدولة ذات التعرفة المنخفضة، والتي ربما لا تكون بالضرورة ذات الميزة النسبية في هذه الصناعات، وتحاول الدول عادة في منطقة التجارة الحرة تجنُّب ظاهرة تحوّل التجارة من خلال إصدار شهادات المنشأ الوطني التي تميز بين المنتجات المحلية التي يتم إعفاؤها من التعرفة الجمركية عند مرورها عبر مراكز الحدود للدول الأعضاء وبين المنتجات الأجنبية التي تُفْرَض عليها هذه التعرفة، وعلى الرغم من أن تعريف شهادات المنشأ الوطني يُعَدُّ واضحاً من الناحية النظرية كما بينا سابقا، غير أن الممارسات اليومية في مراكز الحدود بين دول المجلس تشير إلى أن بعض هذه المراكز قد ترفض هذه الشهادات وتعامل البضائع ذات المنشأ الوطني معاملة البضاعة الأجنبية، وتفرض عليها تعرفة جمركية مما يؤدي إلى إعاقة حركة المنتجات الوطنية بين دول المجلس. ويعود هذا الرفض لشهادات

المنشأ عند بعض مراكز الحدود إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية: عدم وضوح المفاهيم المتعلقة بالصناعات ذات المنشأ الوطني، عدم توافر البيانات اللازمة أو عدم دقتها، عدم صحة البيانات، ضعف كفاءة الجهاز الإداري في مراكز الحدود أو تضارب التشريعات المحلية في الدولة مع تشريعات المجلس من حيث هو كيان موحد، وهذه كلها أسباب يمكن معالجتها إذا توافرت الإرادة الجماعية لدى هذه الدول.

ولكن ظاهرتي تحول التجارة وتعريف شهادات المنشأ الوطني يمكن علاجها من خلال توحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي، غير أن توحيد هذه التعرفة قد تكون له آثار كذلك لا بد من علاجها، فتوحيد هذه التعرفة قد يؤدي إلى خسران بعض الدول لإيراداتها السابقة من التعرفة وبخاصة إذا كانت تعرفتها السابقة أعلى من التعرفة الموحَّدة. كما أن بعض الدول قد تزدهر صناعاتها الناشئة على حساب صناعات دولة أخرى وهكذا دواليك. وهذه آثار يمكن علاجها إما بالتعويضات المالية (التي يمكن تقديرها بما خسرته الدولة من إيرادات جمركية)، أو من خلال إعفاء الدولة الوقتي من الالتزام بإزالة الحواجز الجمركية الداخلية أو بتوزيع الاستثمارات والصناعات بصورة عادلة مع إعطاء بعض الأولوية للدول والمناطق ذات المستوى الاقتصادي الأقل تقدما مع عدم التفريط بمعايير الكفاءة في استغلال الموارد (Curzon, 1974). وإضافة إلى ما سبق يمكن لدول المجلس أن تُعَمِّق من التبادل التجاري بينها من خلال تذليل العوائق غير الجمركية، وذلك بتوحيد المواصفات والمقاييس، وتسهيل إجراءات النقل والتنقل، وإزالة التفضيل للمنتجات المحلية في كل دولة وغيرها من الحواجز (اليوسف، 1993).

5 - إرساء قاعدة للبيانات والمعلومات:

إن توافر المعلومات والبيانات في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة يُعَدُّ من أهم ركائز ترشيد القرار على جميع المستويات في الدول المعاصرة ودول المجلس كبقية الدول النامية ما زالت تفتقر إلى نظام متكامل للمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع القطاعات الاقتصادية، ولا شك أن توافر هذه القاعدة المعلوماتية سيساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي وتعميق التبادل التجاري بين هذه الدول، وبينها وبين بقية دول العالم من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن إمكانات المنتجين ورغبات المستهلكين وواقع الإجراءات والسياسات الجمركية، وفرص التمويل والاستثمار، وواقع السياسات المالية والنقدية وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المصدرون

والمستوردون والتجار والصناعيون لوضع الاستراتيجيات الصحيحة في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل والنقل والإعلام والتصدير والاستيراد. كما أن هذه المعلومات ستساعد المؤسسات الإقليمية والعالمية والباحثين بوجه خاص على إجراء الدراسات المتخصصة في شتى الميادين الاقتصادية والإدارية والتجارية والسكانية والاجتماعية، وتقديم الحلول الناجعة للمشاكل التي تعترض المسار «التنموي» لهذه الدول. ولا بد أن تكون هذه المعلومات دقيقة. وأن يتم تحليلها ونشرها على نطاق واسع في الوقت المناسب. ويمكن لدول المنطقة أن تطوِّر تجارتها الخارجية والبينية كذلك من خلال إقامة المعارض. وإرسال البعثات التجارية وإقامة مكاتب للتمثيل التجاري في الخارج، وإصدار النشرات الدورية التي توضح الجوانب الإدارية والفنية والقانونية للتبادل التجاري الإقليمي والعالمي (U.N, 1992).

6 - توحيد الموقف التفاوضي مع العالم الخارجي:

إن عالم اليوم هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة تفاوض من مركز قوة وتحقق أهدافها المتعددة على حساب الدول الأخرى التي ليس لها الموقف التفاوضي نفسه، ودول المجلس من أكثر دول العالم انفتاحا اقتصاديا كما رأينا، وبالتالي فإن توحيد موقفها التفاوضي في مواجهة بقية دول العالم سيمكنها من توفير جميع مقومات النجاح لمشروعاتها «التنموية» كأسعار النفط المستقرة والأسواق المفتوحة، والتقنية المتطورة والمهارات البشرية العالية، وبشروط تجارية أفضل بكثير من تلك التي يمكن الحصول عليها في ظل غياب هذا الموقف الجماعي. ومن العوامل التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذا الموقف التفاوضي هو تعميق دور المؤسسات الإقليمية كالأمانة العامة لدول المجلس والمؤسسات المنبثقة منها، وذلك باستكمال بقية المؤسسات التشريعية والقضائية، وتزويد هذه الأمانة بالموارد البشرية والمادية، وإعطائها الصلاحيات الكافية لمتابعة تنفيذ مقررات المجلس، وعلاج التعارض بين هذه المقررات والقوانين المحلية، ذلك بالإضافة إلى التفاوض مع العالم الخارجي في شتى القضايا، وإجراء الدراسات المتخصصة بجميع القطاعات، وذلك لمعرفة طبيعة المعوِّقات التي تعترض طريق تنفيذ مقررات القيادات السياسية وإيجاد الحلول المناسبة لها. وجدير بالذكر أن ضعف الموقف التفاوضي لدول المجلس قد ساعد الدول الصناعية على فرض ضرائب على المنتجات البتروكيماوية لدول المنطقة عام 1985. وتتجه الدول الصناعية في الوقت الحاضر إلى فرض ضريبة الكربون التي من المتوقع ان تؤدي إلى تراجع إنتاج منظمة الأوبك من النفط بحوالي 3 ملايين برميل في اليوم

عام 2000 مقارنة بإنتاجها في حالة عدم فرض هذه الضريبة[4]. ومن المتوقع كذلك أن تتراجع الإيرادات النفطية لمنظمة الأوبك بحوالي 75 مليار دولار خلال الفترة 2005-1992 في حالة فرض الضريبة المذكورة[5]. أما توحيد السوق الأوروبية المشتركة فتشير بعض الدراسات (منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة) إلى أنه سيؤدي إلى خسارة البحرين لحوالي ثلثي صادراتها الصناعية، وعمان حوالي نصف صادراتها، والإمارات ربع صادراتها، والسعودية عشر صادراتها الصناعية إلى الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض صادرات دول المجلس الصناعية إلى الدول الأوروبية بعد عام 1992 على النحو التالي: البحرين 69.7%، عمان 49.3%، الإمارات 23.1%، الكويت والسعودية 11.4%، وقطر 9.8% (صندوق النقد العربي، 1992). ولا شك أن توحيد وتقوية الموقف التفاوضي لدول المجلس سيؤديان إلى تقليل الخسائر السابقة وتحسين فرص التنمية لهذه الدول.

7 - تعميق دور القطاع الخاص:

إن نقل الملكية وإدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص (التخصيصية) قد تساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف «التنموية» لدول المجلس، منها تقليل أعباء الدولة المالية، ورفع كفاءة وإنتاجية هذه المؤسسات، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها واستقطاب رؤوس الأموال المواطنة والأجنبية من الخارج، واكتساب التقنية، وتوفير الأسواق وبخاصة في حالة بعض المؤسسات النفطية، وتوطين العمالة في القطاع الخاص، ذلك بالإضافة إلى تطوير الأسواق المالية (Adams et al, 1992). غير أن التخصيصية في هذه الدول لا بد أن تكون تدريجية وقائمة على فهم لواقع هذه الدول الاقتصادي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال قد يؤدي التخصيص لبعض المؤسسات العامة إلى ظهور بطالة بين المواطنين الذين لا يمكن استيعابهم في المدى القصير في القطاع الخاص الذي يعتمد على معايير الكفاءة والربح، ويفتقر إلى نظام للضمان الاجتماعي، وتقل أجوره عن الأجور السائدة في القطاع العام حيث تتكدس غالبية مواطني دول المجلس في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى الأثر السابق ستؤدي التخصيصية إذا اشتملت على بعض المؤسسات الخدمية كالكهرباء والماء والهاتف والصحة والتعليم إلى ارتفاع أسعار هذه الخدمات التي تتلقى دعما حكوميا في الوقت الحاضر الأمر الذي ستكون له انعكاسات سياسية واجتماعية لا بد من أخذها في الاعتبار والتعامل معها. كما أن التخصيصية قد تؤدي إلى عودة هيمنة الشركات الأجنبية على اقتصاديات هذه الدول وبخاصة الصناعات المرتبطة بالنفط

نظراً للدور الرئيسي الذي قد تلعبه هذه الشركات في تسويق منتجات هذه الصناعات في الخارج بسبب ضيق السوق المحلي لدول المجلس. وفي اعتقادنا أن هذه الآثار يمكن معالجتها وتقليلها إذا كانت التخصيصية في هذه الدول قائمة على دراسات واضحة للتجارب الأخرى وبخاصة في الدول النامية، وعلى تنفيذ تدريجي لبرامجها (أحمد والجودر، 1993).

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الورقة معرفة أثر التوسع في القطاع النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي على عملية التنمية في هذه الدول خلال العشرين سنة الماضية، ولقد تبين أن نمو القطاع المذكور كان السبب الرئيسي وراء كثير من الإنجازات التي تحققت في هذه الدول عبر الفترة المدروسة، والتي تشتمل على زيادة النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الاستهلاك، وتوفير الخدمات العامة، وتوظيف العمالة المواطنة، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية وغيرها من الآثار الإيجابية الناتجة عن تراكم الإيرادات النفطية منذ بداية السبعينات. غير أن اقتصاديات دول المجلس ما زالت تعاني من اختلالات في هياكلها الاقتصادية تتمثل في: **أولاً**: محدودية مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. **ثانياً**: استمرارية هيمنة القطاع النفطي على جميع النشاطات الاقتصادية وما يعنيه ذلك من التركيز السلعي للصادرات، وما ينتج عنه من تذبذب للعائدات. **ثالثاً**: ارتفاع نصيب قطاعي الخدمات والتوزيع على حساب القطاع السلعي مما ساعد على زيادة الاستيراد وارتفاع المستوى العام للأسعار. **وأخيراً**: انخفاض نسبة التجارة البينية لدول المجلس إلى إجمالي تجارتها الخارجية مما يدل على تشابه هياكلها الاقتصادية، وانعدام التشابك والتكامل بينها.

ونتيجة لما سبق فإن الورقة تُقَدِّمُ بعض المقترحات والسياسات التي يمكن أن تساهم في تعميق دور قطاع التجارة الخارجية «التنموي» خلال السنوات القادمة، وتشتمل هذه المقترحات على تنويع مصادر الدخل من خلال التخصص على أساس الميزة النسبية، والسعي لتحقيق استقرار نسبي في أسعار النفط، ورفع كفاءة استغلال الإيرادات النفطية، وإزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض طريق التجارة البينية لهذه الدول، وتوفير البيانات والأرقام اللازمة لترشيد القرارات، وتوحيد الموقف التفاوضي مع العالم الخارجي، وتعميق دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

الهوامش

(1) انظر: Mees, Sept. 22, 1980: PPI-3.

(2) تشتمل هذه السياسات على ترشيد استخدام النفط في الإنتاج والاستهلاك، والاعتماد على المخزون النفطي المتراكم خلال السبعينات والاعتماد التدريجي على المصادر الأخرى للطاقة، وزيادة الاعتماد على نفط الدول غير الأعضاء في الأوبك.

(3) تعرف بنود الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة الصناعات ذات المنشأ الوطني بأنها الصناعات التي لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في دول المنطقة عن 40٪ من إجمالي قيمتها، ولا تقل نسبة ملكية مواطني دول المجلس في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51٪.

(4) انظر: "The Impact of thr proposed New Carbon and Energy Taxes", Mees, 23-30 Dec,. 1991.

(5) انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام الثامن عشر، 1991.

المصادر العربية

رمزي زكي

1989 الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية، دار الشباب، نيقوسيا.

صندوق النقد العربي

1988 - 1990 - 1991 - 1992 التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

طالب أحمد، فوزي الجودر

1993 «التخصيصية في الكويت، توجه نحو تنظيم دور القطاع الخاص» ورقة قدمت في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين: الكويت، 3-5 مايو.

يوسف خليفة اليوسف

1992 «التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 1975-1990»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 8 (سبتمبر): 27-23.

1993 «السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية والبينية لدول مجلس التعاون»، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 55 (يوليو): 133-128.

المصادر الأجنبية

Abdul-Rahman A.

1991 Coordination of Revenues Policies of the GCC towards a Unified External Tariff. Roundtable on the Coordination of Fiscal Policies in the GCC Countries, Abu Dhabi, Feb. 3-5.

Adam, C et al

1992 «Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries». London: Ian Randle Publishers Ltd.

Al-Jafari, A
1992 «Industrialization in the Gulf in the 1990s» a paper presented in «Gulf 92 Business Development Conference» orginized by MEED, Abu Dhabi, Feb. 3-5.

Amuzegar
1982 «Oil Wealth: A very Mixed Blessing». Foreign Affairs, (Spring): 814-835.

Britsh Petrolume
1998 Statistical Review of World Energy, P5.

———

1993 Statistical Review of World Energy, P5.

Chu, K
1990 «Commodity Exports and Public Finances in Developing Countries», PP117-130 in T. Vito (ed) Fiscal Policy in Open Developing Countries: IMF.

Curzon, V
1974 The Essentials of Economic Integration: Lessons of EFTA Experience. New York: St. Martin's Press.

Gelb, A. and Glassbunn, B.
1988 «Indonesia: Windfalls in a poor economy», PP197-226 In A. Gleb and Associates (ed) Oil Windfalls, Blessing or Curse, Oxford University Press.

Gillis, M. and others
1992 Economics of development, Third Edition, New York: W.W. Norton & Company.

Heal, G and Chichilnisky, G.
1991 Oil and the International Economy. Oxford: Clarendon Press.

Hirshman, A.
1981 Essays in Tresspassing. Cambridge University Press.

IEA
1993 World Energy Outlook to 2010, Paris: OECD.

IMF
1991 International Financial Statistics Yearbook, Country Tables.

Little, I. and others
1975 Industry and Trade in some Developing Countries: A Comprative Study, Third Impression: Oxford University Press.

Looney, R.
1992 «The Evolution of Arab Industrial Diversification: Differential Impact of Post 1973/74 Governmental Expendituries», Journal of the Social Sciences, No. 3/9 (Autumn/Winter): 327-347.

Maizels, A.
1979 «A new International Strategy for primary commodities», PP 31-51 In G.K. Helleiner (ed) A World Divided: Cambridge University Press.

Meier, G.
1989 Leading Issues in Economic Development, Fifth Edition, Oxford University Press.

Morgan, T.
1975 Economic Development: Concept and Strategy. New York: Harper & Row Publishers.

Neary, J. and S, Wijnbergen
1986 Natural Resources and the Macroeconomy. Oxford: Basil Blackwell ltd.

Riedel J.
1988 «Trade as an engine of Growth, Theory and Evidence», PP 25-55 in D. Greenaway (ed), Economic Development and International Trade. London: Macmillan Education Ltd.

Robson, P.
1987 The Economics of International Integration, Third Edition, London: George Allen & Unwin.

Stauffer, T.
1987 «Income Measurement in Arab States», PP 22-48 In H. Beblawi and G. Luciani the Rentier State, London: Croom Helm.

Stucliffe, R.
1971 Industry and Underdevelopment, London: Addeson - Wesley Publishing Company.

The Economist.
1984 The World in Figures

Todaro, M.
1989 Economic Development in the Third World, Fourth Edition: Longman.

Turner
1980 «Industrial Development in the Arab Gulf States», PP 210-220 In M. Daftari (ed) Issues in Development: The Arab Gulf States. London: MD Research and Services Ltd.

UNDP
1992 Report on a program for Technical Cooperation for Trade Development in the Arab Region, Geneva.

———
1993 Human Development Report. Oxford University Press.

Weiss, J.
1988 Industry in Developing Countries: Theory, Policy and Evidence, Routledge.

Winters, A.
1991 International Economics, Fourth Edition. Routledge.

World Bank
1979 World Development Report, Washington D.C: Oxford University Press.

1988 Commodity Trade and Price Trends, 1987-88 Edition. Washington D.C.

1993 "Price Prospect for Major Commodities", 1990-2005, Vol. I, Washington DC.

استلام البحث نوفمبر 1993.
إجازة البحث مارس 1994.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب.: 27780 صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين: 4836026-4810436

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

Trade and Development in the GCC Countries: Achievements & Aspirations

Yousuf K. Al-Yousuf

The objective of the present paper is to explore the impact of the expansion in the foreign trade sector, which is dominated by oil, on the development of the GCC countries during the last fifteen years or so. Specifically, the paper attempts to answer the following question; did the expansion in the oil sector lead to a structural transofrmation of the economies at hand? The main conclusions of the paper can be summarized as follows: there is no doubt that the expansion of the oil sector and the resulting increase in oil revenues was the cause of many economic and social developments in the region such as: high economic growth, establishment of the existing social and physical infrastructure, provision of social services, and the general increase in welfare. Yet, the economic structures of these countries are still distorted for the following reasons: First, the contribution of the manufacturing sector to the GDP of these countries is still insignificant. Second, oil is still the major determinant of all economic activities which subjects the development of the region to the adverse effects of the instability of oil revenues. Finally, the intra-reginal trade of the GCC countries is still modest compared to other economic blocs. Consequently, the paper concludes with some policies that could strengthen the role of foreign trade as an engine of economic development in the GCC countries in the coming years.